

استثمار المياه للطاقة والري وحتى الميناء الوحيد للبلاد لم يطور إلا بحدود دنيا .
ان التطور الذي حصل على القاعدة الهيكلية الاساسية قد تم في مجالات محدودة
ذات طرق الاستراتيجية (طريق حيفا - بغداد) ومن انابيب البترول ، والمواصلات
السلكية والملاسلكية . . وقد املته الحاجات العسكرية والاستراتيجية فقط .

- لم تعرف القوى المنتجة تطورا جديا . فتدمير الاشكال القديمة للانتاج لم
يكن يعمل لمصلحة قطاعات انتاجية حديثة، اجنبية او محلية، وانما املته اعتبارات
سياسية خاصة باخضاع السكان ذوي الروابط الاجتماعية والانتاجية القديمة .
ولذلك فان فائض الايدي العاملة من السكان المدمرين اقتصاديا لم يجد مشاريع
انتاجية بديلة في البلاد بل كان مضطرا للبحث عن عمل في المشاريع المؤقتة في المدن
ولدى مشاريع الدولة (شق الطرق ومد الانابيب واعمال البناء) او للهجرة والعمل
في البلدان المجاورة ولا سيما في فلسطين ، وبالتالي لم تعرف القوى المنتجة تطورا
فعليا . ولم تنشأ المقدمات اللازمة لتكون الطبقة العاملة . كما ان ضالة انفاسق
الدولة على الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة والري والزراعة لم تساعد على
تطوير القوى المنتجة او على تجديدها واعادة تأهيلها . فظلت الامية منتشرة بنسب
عالية ، كما كان عدد المدارس والطلبة محدودا للغاية ، اما الكادرات العاملة في
الخدمات العامة والاجتماعية (الاطباء ، المصائد ، المعلمين ، الموظفين الفنيين)
فقد كانت في غالبها من غير الاردنيين .

وبكلمات اخرى ، اذا كانت الامبريالية من اجل قيامها بالتهب في البلدان التابعة
والمستعمرة تضطر - لغايات نهبها للثروات - الى اقامة قاعدة مادية - تقنية
للانتاج في بعض القطاعات واذا كانت من حيث لا تريد ، تنتهي الى خلق شروط
وظروف مناسبة لتطوير معين للقوى المنتجة ، فان الاردن لم يشهد هذه الظاهرة .
لان الدولة هي الاستثمار الرئيسي للامبريالية البريطانية ، ولان تصدير الاموال
الى البلاد كان في شكل تصدير اموال حكومية موظفة بشكل رئيسي في الانفاق
على الدولة . وبهذا المعنى يمكن الحديث عن جهاز الدولة ، الجيش في الاردن
كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي ، وهي قطاع مقابل للقطاع الاقتصادي الاجنبي
المخاص في البلدان المستعمرة ، الذي يتحول الى قطاع رئيسي موجة مسيطر على بقية
القطاعات الاقتصادية . ولقد لعب جهاز الدولة مثل هذا الدور بالنسبة للقطاعات
التقليدية والحديثة على حد سواء . ويسبب هذه الخاصية فان البلاد مثلما عرفت كل
العواقب المدمرة للسيطرة الكولونيالية ، فانها لم تشهد ثمار الدور والعاقبة
الاضطرارية للامبريالية في البلدان المستعمرة والتابعة، ونعني مساهمتها من حيث
لا تريد في توفير مقدمات تطور القوى المنتجة المحلية . الامر الذي يوضح
الاساس التاريخي - الموضوعي لاستمرار الاردن في وضع التبعية تجاه الامبريالية
والسوق الراسمالي العالمي ، والذي يفسر استمرار لعب الفئات الحاكمة والمهيمنة
على جهاز الدولة دورا متناقضا مع حاجات القوى المنتجة - اي الطبقات الوطنية
- ويفسر حرصها ، حتى اليوم ، على استمرار الارتباط بالامبريالية .